على تعليلها في حقه تعالى من جوازها وافتقارها الى علة لها وذلك يستلزم حدوثها
واتصافه تعالى بالحوادث مستحيل وايضا يلزم على اثباتها كثرة القدماء والاجماع على ان
القديم واحد بل ويلزم على اثباتها تعدد الاله والشركة في الاخص لانها تكون حينئذ
مشاركة للاله في القدم والقدم اخص صفات الاله والشركة في الاخص توجب المشاركة
في الاعم فيلزم ان تشاركه تعالى في سائر صفات الالوهية وهذا الذي تخيلوه فاسد اما اولا
فلانا لا نقول بتعليل الاحكام المعنوية بالمعاني ولا يلزم منه جوازها وحدوثها
لان معنى تعليلها بها انها ملازمة لها لا يمكن ثبوتها بدونها وكلاهما قديم واجب
وليس معناه ان صفات المعاني اثرت في ثبوت الصفات المعنوية بل بذاتها الثبوت والحصول
واذا كان التعليل بمعنى التلازم فلا يدل على جواز ولا على حدوث اذ انما يتلازم جائزان في
الشاهد فيتلازم واجبان في الغائب ولا يتقدم ذلك في وجوبها وذلك كما نقول كونه تعالى
قادرا ملازم لكونه تعالى مريدا وهما ملازمان لكونه جل وعز عالما وانما المعنى على صفات
المعاني لان صفات المعاني صفة وجودية تتميز وتعقل على حيالها والصفة المعنوية صفة احوال
العلل وان المعنوية لان صفات المعاني صفة ثبوتية لا تعقل على حيالها وانما تعقل
المعاني لما كانت تابعة لها في التعقل اطلقوا عليها ما كان اصلا في التعقل علة وعلى ما كان
تا له في التعقل معلولا واما ما الزموه من مخالفة الاجماع بتكثير القدماء
فجوابه لان الشيء لا يتكثر بكثرة صفاته في الذات القديمة واحدة باجماع وان تعددت
صفاتها فمتعلق الاجماع وحدة الذات والموصوفة بصفات الالوهية لا وحدة الموصوف
بصفات القدم من غير تقييد بكونه ذاتا واما ما الزموه من تعدد الالوهية بسبب
الشركة في اخص صفات الاله وهو القدم فجوابه لان القدم ليس بصفة نفسية بدليل
تعقل وجود الذات قبل تعقل قدمها والاخص لا يكون الا صفة نفسية لا يمكن تعقل
الذات بدونها كالحيوانية للانسان بل هو من الصفات السلبية كالناطقية للانسان وبما تقرر
الملازمة عقلا بين الصفات المعنوية وبين صفات المعاني في الشاهد بطريق التعليل او الشرطية

ان الحقيقة

٢١

او الحقيقة او الدلالة العقلية وجب طرد تلك الملازمة شاهدا وغائبا لان اللزوم العقلي
لا يمكن تخلفه بوجه من الوجوه فاذا عرفت هذا فقوله في العقيدة هذه القدرة الازلية يعني
القديمة وهي قدرة مولانا تبارك وتعالى لا القدرة الحادثة وهي قدرة الحيوانات قوله
يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة يعني يتاتى بها في ايجاد كل ممكن
من العدم الى الوجود واخراجه من الوجود الى العدم وقد مر في جعله العدم الطارئ
اثر القدرة الازلية مباشرة على مذهب القاضي وهو الاصح في النظر لان المصحح لتأثير القدرة
الازلية ان قلنا هو الامكان مع الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او الحدوث فقط او
الامكان فقط فذلك كله متحقق ثابت للعدم الطارئ ولا يلزم في تأثير القدرة ان يكون
وجوديا كما اشار اليه امام الحرمين بل الغالب وجهه ان يكون منتجه احداثا كان ذلك المنتجه
وجوديا او عدميا فهذا الحق الذي لا شك والله تعالى اعلم وقد ذهب بعض الائمة المحققين
الى ان العدم الممكن السابق على وجود الحوادث فيما لا يزال مقدور لله تبارك وتعالى لان
الوجود والعدم الطارئين بمعنى انه في قبضة قدرته تعالى ان شاء منعه استمراره وعوضه بالبقاء
وان شاء نجعل الوجود الحادث في مكانه والملك والمقدورية بافر من هذا المستعمل
في اللغة والعرف فقال الملك يقدر على الناس ولا يخرجون عليه بمعنى انه يملك على
سبيل القهر تغيير بعض احوالهم من اعزاز واذلال ونحوهما فكيف لا يطلق على ذلك العدم
الممكن انه مقدور لله تبارك وتعالى لانه جل وعز يملك ابقاءه وتغييره بما شاء وكيف شاء
على الحقيقة لا على المجاز فصلح الحكم بانه ليس بمقدور لمولانا تبارك وتعالى نظر الى حقيقة
ليست بوجودية ولا طارئة يشوش الاول بالكلام وما يوهم عجز اي قدرته جل وعلا وهذا
الذي اختاره هذا الامام وهو الذي على ان مصحح متعلق القدرة الازلية بالممكن الامكان فقط
يكون كل ممكن على وجوده الكلي او عدمه سابقا او لاحقا فهو مقدور لمولانا جل وعلا ومقدورية
كل حقيقة من هذه الحقائق بما يليق بها وهذا القول اقرب الى اللغة والعرف واسلم من سوء الادب
وايهام النقص والسنة اعلم فقوله في تعريف القدرة الازلية يتاتى بها ايجاد كل ممكن يعني

Copyright © King Saud University